

المبادرة العالمية لإنهاء كافة أشكال العقاب الجسدي ضد الاطفال

حملة إصلاح القانون لحظر العقاب الجسدي : تنقيح القوانين الحالية ملخص عن الاجتماع الثاني (حزيران / يونيو 2009)

ينبغي أن تتمثل الخطوة الأولى في الحملة المطلقة لإصلاح القانون من أجل حظر العقاب الجسدي، في إجراء الأبحاث المتعلقة بتفاصيل الهيكليات القانونية للتوصل الى إثبات حاسم لمعرفة ما إذا كان العقاب الجسدي في كافة القوانين المتعلقة بالأطفال ممنوعاً حالياً أم لا. وسيفيد مسودة مشروع الحظر هذه (راجع الملخص الثالث) وأهداف المؤسسات الحكومية المعنية بالأمر (راجع الملخصين الرابع والخامس).

ما هي القوانين الواجب تنقيحها

ينبغي أن يتم تحليل كافة القوانين والأنظمة المتعلقة بالموضوع، بما فيها الدستور الوطني، والمطبقة في :

- المنزل، المتعلق بالأهل ومن يتمتعون بالمسؤولية الأبوية.
- المدارس وغيرها من المؤسسات التعليمية، المتعلقة بالمدارس الرسمية والدينية والخاصة والحضانة ومؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم الكامل والجزئي.
- مؤسسات الرعاية البديلة، التي تعنى بالعناية اليومية والمؤسسات والمدارس الداخلية والرعاية التربوية و دور الحضانة التي ترعاها الدولة والمنظمات الدينية على الصعيد الخاص فضلا" عن التدابير غير الرسمية. عندما يتم إعتقاد حظر العقاب الجسدي كشرط لإعطاء ترخيص، من المهم جدا" إثبات ما إذا كان ينبغي أن يكون كافة مؤمني الرعاية مصرح لهم أو لجزء معين منهم بذلك. فنقوم أحيانا" القوانين والأنظمة بحظر فريق العناية من ممارسة العنف الجسدي غير أن السياسات التأديبية تبيح للأهل صفع أولادهم.
- النظام الجزائي المتعلق بإصدار الأحكام بحق الأطفال في قضايا العقاب الجسدي لدى المحاكم الذي يركز على أنظمة العدل المألوفة والتقليدية وغير الرسمية وعلى استخدام العقاب الجزائي كتدبير تأديبي في المؤسسات الجزائية (كالسجون و مراكز احتجاز الأحداث والمدارس المعتمدة الخ).
- وضع عمالة الأطفال، ويشمل العمل المنزلي و العمل الزراعي و العمل في المصانع وكافة الأعمال الأخرى.

- مؤسسات أخرى، ترعاها الدولة أو مؤسسات خاصة ترعى الأطفال أو تؤمن العلاج لهم من ضمنها المؤسسات الصحية العامة أو المؤسسات العقلية (النفسية) الخ.

من المهم أيضا" معرفة ما إذا تمت مواجهة تحديات في ما يتعلق بالعقاب الجسدي في أي من هذه المؤسسات، على سبيل المثال من خلال الإستشارات الحكومية والتقارير الرسمية التي تتطلب تصحيحا" والمناقشات البرلمانية وحملات المنظمات غير الحكومية أو مؤسسات حماية حقوق الإنسان أو التحديات القانونية التي تتم مواجهتها الخ. وفي بعض الدول، قامت الحكومات بإطلاق سياسات وإرشادات أو نشرات تنص على عدم استخدام العقاب الجسدي . تعد هذه الأخيرة ايجابية وينبغي تحليلها خلال الاستعراض غير أنها لا ترتقي إلى مستوى الحظر الذي يجدر أن يطبق من خلال التشريع الذي وافق عليه البرلمان ويمكن أن يدخل حيز التنفيذ.

ما هي الأمور التي يجدر البحث عنها

تتمتع معظم الدول بقوانين صارمة تعتبر التعرض بالضرب أو الإعتداء على شخص اخر جرما". كما يطبق معظمها قوانين لحماية الأطفال تحظر استخدام الوحشية بحق الأطفال والقوانين التي تضمن الحماية من العقوبات المهينة واللاإنسانية والوحشية . عندما تقوم عدة دول بالمصادقة على المواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان كميثاق حقوق الطفل، تدمجها بقوانينها الخاصة لتحظى بالأسبقية على القوانين الأخرى. و نادرا" ما تطبق هذه التشريعات لتحمي الأطفال من ممارسة الأهل وغيرهم من العقاب الجسدي.

ينص القانون العام في معظم الدول على حق الأهل والمعلمين وغيرهم في استخدام عقوبات "معقولة" (التأديب والتصحيح الخ....) والذي تم التأكيد عليه في بعض الاحيان من خلال تشريع بعض الدول. إن هذا الأمر يُشكل مُدافعة خاصة وبذلك لا يُطبق القانون الذي يعاقب على الإعتداء على الإعتداءات "التأديبية" التي يُمارسها الأهل والمعلمين وغيرهم على الأطفال. يُعتبر العقاب الجسدي "معقولا".

أما في بلدان أخرى فيتسم القانون بالصمت ولا يتم اللجوء اليه في قانون التعليم أو قانون الأسرة لكن هذا لا يعني أنه مُحظور حقيقةً.

كيفية تدوينكم للوقائع والنتائج المتوفرة لديكم

في حال كان العقاب محظورا مسبقاً ينبغي اللجوء إلى:

- تعيين المرجعية القانونية المحددة (اسم القانون ورقم المادة أو المواد)

- مراجعة التعبير الصحيح العائد إلى الأحكام المناسبة والتذكر أن العقاب الجسدي ليس محظوراً إلا في حال أقر القانون حظره بشكل واضح.

في حال لم يكن العقاب الجسدي محظوراً يتم:

- تعيين الأحكام القانونية التي تجعله شرعياً ومنها:
 - القوانين التي تجيز انزال العقوبات على العقاب الجسدي و/أو تنظيم كيفية تنفيذها مثلاً في المدارس أو كعقوبة في المحاكم
 - القوانين (بما فيها القانون العام أو الدعوى القضائية) التي تؤمن مدافعات قانونية أو تبريرات مثل "تأديبات معقولة" و"استعمال القوة لغايات التصحيح" و"التصحيح المعتدل" الخ
 - القوانين التي تلجأ إلى الصمت في ما يختص بالمسألة مثلاً قانون التعليم الذي لا يحظر العقاب الجسدي في المدارس.

تستند الدساتير الوطنية عادةً إلى حق عدم التعرض للتعذيب وسواه من طرق المعاملة الوحشية أو الحق الذي يهدف إلى الحماية من العنف ولا يتطلب إصلاحاً لأن الحظر في القوانين الوطنية قد يتطابق مع هذا المبدأ. وترتكز في حالات قليلة تحديداً على العقاب الجسدي حيث يكون الإصلاح ضرورياً.

كيفية استخدام المعلومات

بالاستناد إلى الوقائع، ينبغي أن يصار إلى تشكيل لائحة بالقوانين التي يتوجب تعديلها من أجل إنجاز الحظر. هذا الأمر سوف يضمن ارتكاز حملة الحظر على فهم تام للوضع القانوني الحالي وعلى الأمور الواجب تغييرها كما سيؤمن مرجعية لمسودة تشريع الحظر (راجع ملخص الاجتماع الرابع) وسيساعد في تعيين الدائرة الحكومية التي ستمارس الضغط (راجع ملخص الاجتماعين الرابع والخامس).

موجزات أخرى للاجتماعات متوفرة أيضاً:

- 1 : فهم الحاجة للحظر
- 3 صياغة تشريع يحظر العقاب الجسدي
- 4 : بناء استراتيجية وطنية.
- 5 : العمل مع الحكومة والبرلمان
- 6 : استخدام الاجراءات القانونية وآليات حقوق الانسان الاقليمية والدولية
- 7 : المصادر الاساسية لدعم اطلاق الحملة.

للحصول على معلومات اضافية يمكن زيارة الموقع الالكتروني:
ومراسلتنا على البريد الالكتروني: www.endcorporalpunishment.org
info@endcorporalpunishment.org